وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 06 أبريل 2023

أخبار الطاقة

وزراء أوبك+ يثمنون المطابقة الكلية لإنتاج دول التحالف لشهري يناير وفبراير

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

لم يكن اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج في تحالف أوبك+ المنعقد أوائل إبريل، مختلفاً في مناقشاته حول جوانب العرض والطلب، وإنما كان مختلفاً في استعراض بيانات إنتاج النفط الخام لشهري يناير وفبراير 2023، حيث لوحظ المطابقة الكلية لدول التحالف من منظمة أوبك وخارجها.

وأكد الوزراء مجدداً التزامهم باتفاقية التطابق التي تمتد حتى نهاية عام 2023 كما تقرر في الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين لأوبك وغير الأعضاء في منظمة أوبك في الخامس من أكتوبر 2022، وحثوا جميع الدول المشاركة على تحقيق الامتثال الكامل والالتزام آلية التعويض.

ولاحظ الاجتماع التعديل الطوعي التالي للإنتاج الذي أعلنته المملكة العربية السعودية في 2 إبريل 2023 يشمل 500 ألف برميل يومياً، والعراق 211 ألف برميل يومياً، والإمارات العربية المتحدة 144 ألف برميل يومياً، والكويت 128 ألف برميل يومياً، وكازاخستان 78 ألف برميل يومياً، والجزائر 48 ألف برميل يومياً، وعمان 40 ألف برميل يومياً، والغابون 8 آلاف برميل يومياً، وذلك اعتباراً من مايو حتى نهاية عام 2023. وستكون هذه بالإضافة إلى تعديلات الإنتاج التي تم تحديدها في الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين لمنظمة أوبك وغير الأعضاء. سيكون ما سبق، إضافة إلى التعديل الاختياري المعلن من قبل الاتحاد الروسي البالغ 500 ألف برميل يوميا حتى نهاية عام 2023، والذي سيكون من متوسط مستويات الإنتاج حسب تقدير المصادر الثانوية لشهر فبراير 2023. وبناءً على ذلك، فإن هذا سيرفع إجمالي تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية من قبل البلدان المذكورة أعلاه إلى 1.66 مليون برميل في اليوم.

وأشار الاجتماع إلى أن هذا إجراء احترازي يهدف إلى دعم استقرار السوق النفطية. ومن المقرر عقد الاجتماع القادم للجنة الوزارية المشتركة في الرابع من يونيو 2023.

لكـن بالتمعـن بإجراءات الاجتماع، توضح التخفيضات المفاجئة في إنتاج النفط التي أعلنها أعضاء أوبك+، قوتهم الأكبر على السوق، بالنظر إلى نمو المعروض المحدود من قبل منتجين آخرين مثل شركات النفط الصخري الأميركية والطلب الذي لا يزال ينمو على الرغم من تحول الطاقة.

وقفز النفط إلى 85 دولارا للبرميل منذ أن أعلن أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا خفض الإنتاج بنحو 1.16 مليون برميل يوميا، مما زاد من القيود المعمول بها بالفعل.

فـي حيـن أن قـرارات أوبـك أو أوبك + لخفض الإنتاج فـي الماضي أدت إلى تحذيرات من أن ارتفاع الأسـعار وانخفاض إنتاج أوبك + سيشجع منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة على ضخ المزيد، لم يعرب المسـؤولون عن هذه المخاوف مؤخرًا.

وقال بنك جولدمان ساكس إنه يرى أن «قوة تسعير أوبك المرتفعة - القدرة على رفع الأسعار دون الإضرار بدرجة كبيرة بطلبها -هي المحرك الاقتصادي الرئيس-، ويقدر أن خفض الإنتاج سيرفع عائدات أوبك +. بينما قال جيمس ميك كبير مديري المحفظة في تورتواز كابيتال أدفايزورز «هناك شيء واحد مؤكد وهو أن أوبك تسيطر وتحرك الأسعار ولم يعد يُنظر إلى النفط الصخري الأميركي على أنه المنتج الهامشي».

وساعد المنقبون عن النفط الصخري في الولايات المتحدة على مدى العقدين الماضيين في تحويل الولايات المتحـدة إلـى أكبـر منتج في العالم. لكن المكاسـب في الإنتـاج تتباطأ والمديرين التنفيذييـن يحذرون من حدوث تراجع في المستقبل.

وتوقف نشاط النفط والغاز في الولايات المتحدة في الربع الأول، وفقًا لمسح، حيث أشار بعض المشاركين إلـى ارتفـاع التكاليف وأسـعار الفائدة. وخفضـت أوبك هذا العام توقعاتها لإنتـاج النفط الصخري الأميركي، بعـد أن فعلت ذلك أيضًا في عام 2022.

وسـئل مصـدر فـي أوبـك + عمـا إذا كانت أوبـك + في مقعد القيـادة عندما يتعلق الأمر بسـوق النفط الآن فقال: «لسنا في مقعد الركاب». وأوبك + ليس لديها هدف لأسعار النفط. قالت وزارة الطاقة السعودية، إن الخفض الطوعي للإنتاج من المملكة، حاضنة أوبك +، إجراء احترازي يهدف إلى دعم استقرار سوق النفط.

وأشارت مصادر أوبك إلى نقص الاستثمار الكافي لزيادة المعروض الذي من المرجح أن يدعم الأسعار هذا العام. يتعافى الاستثمار بعد تعرضه لضربة أثناء الوباء، وبحسب لمنتدى الطاقة الدولي، ارتفع الإنفاق الرأسمالي على النفط والغاز بنسبة 39 ٪ في عام 2022 إلى 499 مليار دولار، وهو أعلى مستوى منذ 2014 وأكبر مكسب سنوي على الإطلاق.

لكن صندوق الطاقة الدولي قال إن الاستثمار السنوي في المنبع يحتاج إلى زيادة إلى 640 مليار دولار في عام 2030 لضمان الإمدادات الكافية. وتضخ أوبك ما يقرب من مليون برميل يوميا أقل من هدفها الحالي للإنتاج، وفقا لأرقامها الخاصة وتقديرات أخرى، مع عجز ملحوظ في نيجيريا وأنغولا حيث ابتعدت شركات النفط الغربية عنها في السنوات الأخيرة.

بينما لا يزال من المتوقع أن يضخ المنتجون من خارج أوبك المزيد في عام 2023، فإن توقعات زيادة المعروض بمقدار 1.44 مليون برميل يوميًا أقل من نمو الطلب العالمي المتوقع عند 2.32 مليون برميل يوميًا، وفقًا لتوقعات أوبك. ومن المتوقع أن يتجاوز نمو الطلب نمو المعروض من خارج أوبك.

كما تتوقع وكالة الطاقة الدولية، التي تمثل 31 دولة بما في ذلك أكبر مستهلك للولايات المتحدة، أن يتجاوز نمو الطلب نمو العرض، وإن كان بدرجة أقل من أوبك. من وجهة نظر أوبك، أدت التخفيضات الاستثمارية بعد انهيار أسعار النفط في 2015-2016 بسبب زيادة العرض، إلى جانب التركيز المتزايد من قبل المستثمرين على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة -مثل معالجة تغير المناخ- إلى عجز في الإنفاق اللازمة لتلبية الطلب.

وقال كالوم ماكفرسون، رئيس السلع في إنفستيك، «إن نطاق نمو المعروض خارج أعضاء أوبك + محدود، وبالاقتران مع شروط أكثر صرامة متوقعة في وقت لاحق هذا العام حتى قبل الإعلان عن هذا الخفض، هناك الآن مخاطر صعودية أكبر على الأسعار».

تراجعت أسعار النفط خلال الأسبوعين الماضيين، متأثرة بانهيار بنكين أميركيين، وعلى الرغم من الأسعار المنخفضة، فقد أرسلت أوبك + إشارات واضحة إلى السوق: إنها تواصل المسار ولن تتفاعل مع انهيار الأسعار المفاجئ.

والعامل الآخر المؤثر في السوق هو خسارة الصادرات البالغة 450 ألف برميل يوميًا من العراق العضو في أوبك - ثاني أكبر منتج في أوبك، من إقليم كردستان بسبب نزاع بين تركيا والعراق حول سيطرة حكومة إقليم كردستان على صادرات النفط في المنطقة.

ونشر أحد المندوبين إن خسارة الإنتاج في العراق ليست حدثًا كبيرًا بما يكفي لحث المجموعة على إجراء تغييرات على الخطة التي وضعتها لعام 2023 بأكمله. واتفقت أوبك + العام الماضي على خفض إنتاج النفط كمجموعة بمقدار مليوني برميل يوميًا - وهي اتفاقية صُممت لتستمر خلال الفترة المتبقية من هذا العام.

ومن المعلوم أن منظمة البلدان المصدرة للنفط، أوبك توقعت أن تواجه البرازيل وروسيا بيئات صعبة في عام 2023 لأسباب مختلفة، ومع ذلك فإن اقتصاداتهما تدعمها أسواق السلع القوية والإصلاحات الهيكلية وتدابير الدعم المالي. في الواقع، إن وجود سوق نفط عالمي مستقر، مدعوم بالجهود الناجحة للدول المشاركة في اتفاقية إعلان التعاون لتحالف أوبك+ ، سيوفر للدول المستهلكة إمدادات نفطية وفيرة لدعم النمو الاقتصادي العالمي.

بينما يُنظر إلى توقعات النمو هذه على أنها متوازنة، إلا أن هناك بعض مخاطر الصعود المحتمل والتراجع. وقد تأتي احتمالية الاتجاه الصعودي من إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي للتضخم نحو النصف الثاني من 23 مع طلب أساسي سليم بدرجة كافية. علاوة على ذلك، قد يستمر الأداء الأفضل من المتوقع لمنطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2023. ومن العوامل الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار حدوث انتعاش أقوى من المتوقع في الصين، مع تسارع الاستهلاك بشكل كبير، بعد سنوات من إجراءات الإغلاق الصارمة. وأخيرًا، من المرجح أن يؤدي حل التوترات في أوروبا الشرقية إلى زيادة احتمالية الارتفاع.

من ناحية أخرى، لا تزال هناك مخاطر سلبية. وأي تأثير سلبي من السياسات النقدية الحالية، أو التدابير المحتلة المقبلة، يمكن أن تؤثر على أسواق الدين العالمية، وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.
ومع ذلك ذكرت منظمة أوبك، ولا تزال هناك شكوك كبيرة حول تأثير التطورات الجيوسياسية الجارية، فضلاً عن إمكانات إنتاج النفط الصخري الأميركي في عام 2023

ومن المتوقع أن تنمو سوائل الغاز الطبيعي المسال من أوبك والسوائل غير التقليدية بمقدار 0.1 مليون برميل في اليوم في عام 2022 إلى متوسط 5.39 مليون برميل في اليوم وبمقدار 50 تيرا بايت / يوم إلى متوسط 5.44 مليون برميل / يوم في عام 2023. وزاد إنتاج النفط الخام لمنظمة أوبك 13- في فبراير بمقدار 117 تيرا بايت / يوم على أساس شهري إلى متوسط 28.92 مليون برميل / اليوم، وفقًا للمصادر الثانوية المتاحة.

وكانت منظمة أوبك عدلت الطلب الصيني صعوديًا، مع نمو الطلب على وقود الطائرات / الكيروسين والبنزين، من المتوقع أن ينمو طلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.2 مليون برميل في اليوم، بينما من المتوقع أن ينمو الطلب من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 2.1 مليون برميل في اليوم. وفي إمدادات النفط العالمية، تشير التقديرات إلى أن إمدادات السوائل من خارج أوبك قد نمت بمقدار 1.9 مليون برميل في اليوم في عام 2022، دون تغيير على نطاق واسع عن التقييم السابق. وعدلت أوبك ميزان العرض والطلب على خام أوبك في عام 2022 بالخفض بمقدار 0.2 مليون برميل في اليوم عن تقييم الشهر الماضي ليقف عند 28.4 مليون برميل في اليوم. هذا أعلى بنحو 0.5 مليون برميل في اليوم مقارنة بعام 2021. كما عدلت منظمة أوبك الطلب على خامها في عام 2023 بمقدار 0.2 مليون برميل في اليوم من التقييم السابق ليقف عند 29.3 مليون برميل في اليوم. هذا أعلى بنحو 0.8 مليون برميل في اليوم مما كان عليه في عام 2022.

ووصف مسؤولو أوبك + ومديرو صناديق التحوط والمشاركون في سوق النفط الانخفاض الأخير في أسعار النفط بالمضاربة وأصروا على أن زيادة الطلب ستدفع الأسعار إلى مستويات أعلى في الأشهر المقبلة. لاحظ المحللون أيضًا أن الاضطرابات في القطاع المصرفي الأميركي يمكن أن تدعم هذه الأساسيات على المدى المتوسط. وقال محللون من بنك إيه إن زد في مذكرة «هناك مخاوف من أن العرض قد يتضرر أكثر من الطلب وسط الأزمة المصرفية. كما أن إنتاج النفط الصخري الأميركي معرض للخطر أكثر من تشديد شروط الائتمان من البنوك الأميركية الإقليمية». ومنذ أكثر من عام بقليل، حظرت حكومة الولايات المتحدة استيراد الخام الروسي والنفط والزيوت ومنتجات تقطيرها، ومنتجات الفحم والغاز الطبيعي المسال. في حين أن الولايات المتحدة لم تكن قريبة من الاعتماد على سلع الطاقة الروسية مقارنة بالدولة الأوروبية العادية، إلا أنها لا تزال تستورد كمية كبيرة من النفط الخام والنفط والزيوت غير المكتملة، مما يجعل مهمة استبدال تلك الإمدادات في وقت قصير تحديًا لشركات الطاقة.

أسعار النفط ترتفع 20 ٪ من قاع مارس.. المعنويات تتعافى بدعم عوامل متضافرة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

لا تزال أصداء القرار المفاجئ الذي اتخذته «أوبك +» بزيادة تخفيضات الإنتاج تؤثر في السوق وتحفز على مزيد من ارتفاع أسعار النفط الذي سجل 20 في المائة من أدنى مستوى في منتصف مارس الماضي، وهو ما سيكون له تأثير عميق بشكل خاص في نفط الشرق الأوسط.

ولم تؤد التخفيضات المفاجئة لـ«أوبك +» إلى رفع أسعار النفط العالمية فحسب، بل عززت أيضا هيكل العقود الآجلة الصعودية للمعايير الرئيسة في الشرق الأوسط، التي يقوم المنتجون الخليجيون الرئيسون بتسعير خامهم المتجه إلى آسيا.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون «إن أسعار النفط تتلقى أيضا دعما قويا من إعادة الفتح الصيني والزيادة المتوقعة في الواردات في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، في وقت أثرت فيه تخفيضات الإنتاج الجديدة التي يبلغ إجماليها 1.16 مليون برميل يوميا في دعم استقرار أسواق النفط».

ولفت المحللون إلى أن الصين وروسيا تتجهان إلى محاولة تهميش الدولار في صفقات النفط الخام، موضحين أن العملة الأمريكية كانت مفضلة في تجارة النفط منذ السبعينيات وما زالت هي المهيمنة في السوق، بينما حققت العملة الصينية تقدما في التجارة العالمية، لكن اليوان يمثل 2.7 في المائة فقط من السوق.

وفي هذا الإطار، يقول هيرويوكي كينوشيتا المحلل الياباني ومختص شؤون المصارف والطاقة «إن المكاسب السعرية للنفط تعود إلى عدة عوامل متضافرة وليس فقط خفض إنتاج أوبك +»، مشيرا إلى أن النفط عزز المكاسب رغم تقرير أفاد بأن فرص العمل في الولايات المتحدة تراجعت إلى أدنى مستوى منذ 2021، ما أثار المخاوف بشأن التباطؤ الاقتصادي العالمي.

وأشار إلى أن أسعار خام غرب تكساس الوسيط استقرت نسبيا بعد تقليص مكاسب سابقة على خلفية بيانات العمالة المخيبة للآمال، موضحا أنه قبل التقرير الاقتصادي الأمريكي مددت الأسعار أكبر ارتفاع لها في عام نتيجة للقرار المفاجئ من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها بخفض إنتاج النفط الخام بأكثر من مليون برميل يوميا.

من جانبه، يرى أندريه ياني‌يف المحلل البلغاري ومختص شؤون الطاقة أن معنويات السوق النفطية تتعافى سريعا، حيث ارتفع النفط الخام بنحو 20 في المائة من أدنى مستوى له في منتصف مارس الماضي، موضحا أن الانتعاش كان مدفوعا في البداية بالتوقعات بأن الطلب الصيني سيرتفع بعد نهاية سياسات كوفيد التقييدية.

وعد قرار «أوبك +» المفاجئ للأسواق بث الثقة في إدارة «أوبك +» للسوق وحرصها على إنعاش الأسعار لدعم الاستثمارات الجديدة، لافتا إلى أن الارتفاع الجديد جاء بأكبر قدر خلال عام.

بدوره، أوضح مارتن جراف مدير شركة « إنرجي شتايرمارك « النمساوية للطاقة أن حالة عدم اليقين بشأن السوق عامة والطلب الصيني خاصة ما زالت مستمرة ومؤثرة بقوة في أسعار النفط الخام، مشيرا إلى أن نمو الطلب في الصين قد تخلف عن التوقعات
ولفت إلى تجاهل السوق إلى حد كبير أنباء استئناف صادرات النفط من إقليم كردستان العراق شبه المستقل في ضوء اتفاقية قد تمهد الطريق لإعادة الشحن عبر ميناء جيهان التركي إضافة إلى تقارير عن عودة مجمع النفط بالقرب من لوهافر في فرنسا بعد توقف بسبب الاحتجاجات التي عطلت الإمدادات. من ناحيتها، ذكرت تشير ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام أنه يمكن اعتبار زيادة التقلبات وارتفاع الأسعار وتوتر العلاقات الجيوسياسية بمنزلة بعض الآثار الجانبية لتخفيضات إنتاج «أوبك +» الأخيرة، مع وجود حالة من عدم اليقين في مختلف درجات النفط.

وعدت التأثير الفوري لإعلان «أوبك +» ارتفاعات قياسية في الأسعار، لافتة إلى أن قرار البائعين الروس بتغيير طريقة تسعيرهم للبرميل يفاقم التهديدات المحتملة لإمدادات النفط العالمية الهشة بالفعل

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية المبكرة أمس، بفعل انخفاض مخزونات الخام الأمريكية وأحدث خفض في أهداف الإنتاج الخاصة بتحالف «أوبك +».

وزادت العقود الآجلة لخام برنت 38 سنتا إلى 85.32 دولار للبرميل، وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 33 سنتا إلى 81.04 دولار للبرميل.

وتلقت الأسعار دعما مما نقلته مصادر عن بيانات معهد البترول الأمريكي الثلاثاء، التي أظهرت انخفاض مخزونات الخام الأمريكية بنحو 4.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 31 مارس.

وتراجعت مخزونات البنزين بنحو أربعة ملايين برميل، فيما انخفضت مخزونات نواتج التقطير بنحو 3.7 مليون برميل، بحسب المصادر التي تحدثت، شريطة عدم الكشف عن هويتها، لأنها غير مخولة بالحديث لوسائل الإعلام.

كما ساعدت الأهداف الأخيرة التي حددتها منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء من بينهم روسيا، وهي مجموعة تعرف باسم «أوبك +»، على رفع أسعار النفط.

وستزيد خطة «أوبك +» الحجم الإجمالي للتخفيضات إلى 3.66 مليون برميل يوميا، بما في ذلك خفض مليوني برميل في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، بما يعادل 3.7 في المائة تقريبا من الطلب العالمي.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 85.50 دولار للبرميل الإثنين مقابل 84.84 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أمس، «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثالث ارتفاع قوي، وإن السلة كسبت نحو ثمانية دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجل 77.63 دولار للبرميل.

رسميا .. العراق يتجاوز النقاط الخلافية مع «توتال إنرجي» في مشروع الغاز المتكامل

الاقتصادية

بعد خلافات حادة ومفاوضات طويلة، توصل العراق ومجموعة «توتال إنرجي» الفرنسية العملاقة إلى اتفاق لتنفيذ استثمارات بقيمة عشرة مليارات دولار أعلنه في 2021 ويهدف بشكل خاص إلى تحسين شبكة كهرباء متداعية تسبب انقطاع التيار في كل مكان.

وكانت وزارة النفط العراقية قد ذكرت في فبراير أن تنفيذ العقد مع المجموعة النفطية، ما زال يواجه نقاط خلاف، ولا سيما على مستوى مشاركة العراق في المشروع المقرر لـ 25 عاما، وفقا لـ»الفرنسية».

وزار رئيس الوزراء العراقي باريس، بينما كان باتريك بويانيه، الرئيس التنفيذي للمجموعة في بغداد في نهاية هذا الأسبوع بدعوة من رئيس الحكومة، حسب «توتال إنرجي».

وفي نهاية المطاف وافقت بغداد، التي أرادت 40 في المائة من المشروع، على تقليص حصتها إلى 30 في المائة، كما كشف تقرير نشره مجلس الوزراء العراقي في وقت متأخر من مساء الثلاثاء نظرا «لأهمية حسم الموضوع المذكور آنفا والمضي بتوقيع الاتفاقيات المتعلقة به».

وبعيد ذلك، نشرت المجموعة الفرنسية بيانا أعلنت فيه اتفاقا مع الحكومة العراقية على «حصة 30 في المائة من شركة نفط البصرة» في هذا المشروع المسمى «مشروع نمو الغاز المتكامل» (غاز جروث انتيجريتد بروجكت).

وسيضم الكونسورسيوم «توتال إنرجي» (45 في المائة) و»شركة نفط البصرة» (30 في المائة) و»قطر للطاقة» (25 في المائة).

وقالت المجموعة الفرنسية إنه «بفضل المحادثات التي جرت في الأشهر الماضية، خصوصا لأربع مرات بين رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني والمدير العام للشركة، أكدت الحكومة العراقية وتوتال إنرجي كل بنود العقد الموقع في 2021 وحددتا بشكل مشترك الشروط والضمانات المتبادلة اللازمة للمضي قدما في المشروع».

1.7 مليار دولار احتياجات بنجلادش سنويا للتحول إلى الطاقة الخضراء

الاقتصادية

قال معهد «اقتصاديات الطاقة والتحليل المالي» إن بنجلادش تحتاج إلى نحو 1.71 مليار دولار سنويا خلال الـ 18 عاما المقبلة للاستغناء عن واردات الوقود، وتوفير 40 في المائة من احتياجاتها من الكهرباء من المصادر المتجددة. ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن تقرير المعهد الموجود مقره في الولايات المتحدة القول إن الاستثمارات المطلوبة لتحسين قدرات إنتاج الطاقة المتجددة أقل من الدعم الحكومي المتزايد لقطاع الطاقة خلال العام المالي 2021 / 2022 المقدر بنحو 2.82 مليار دولار، بزيادة نسبتها 152 في المائة عن مخصصات الدعم في العام السابق.

وأضاف المعهد أن تسريع التحول إلى المصادر المتجددة سيوفر الموارد المالية التي يتم إنفاقها على دعم الطاقة، وسيحمي هذا التحول بنجلادش من صدمات الطاقة العالمية المستقبلية. وخلال الـ 14 عاما الماضية، رفعت بنجلادش قدرات إنتاج الكهرباء لديها بأكثر من أربعة أمثالها، بهدف تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وتجنب انقطاعات التيار. لكن هذه التطورات أدت إلى تزايد اعتماد بنجلادش على الوقود المستورد، حيث تنتج 5 في المائة فقط من إنتاجها من الكهرباء من المصادر المتجددة. وبحسب تحليل المعهد الأمريكي يمكن لشبكة الكهرباء في بنجلادش استيعاب بين 1700 ميجاواط و3400 ميجاواط كهرباء من الطاقة الشمسية أثناء النهار وبين 2500 و4000 ميجاواط من طاقة الرياح أثناء الليل وهو ما يقلل إنتاج الكهرباء من الوقود التقليدي، وستساعد هذه الخطوة في خفض تكلفة إنتاج الكهرباء في البلاد.

«غازبروم» تستأنف توصيل الغاز إلى الصين عبر خط «باور أوف سيبيريا»

الاقتصادية

أعلنت شركة الطاقة الروسية العملاقة «غازبروم»، أمس، أنها استأنفت توصيل الغاز إلى الصين عبر خط أنابيب «باور أوف سيبيريا»، وذلك بعد أسبوع من أعمال الإصلاح.

وأكدت الشركة المملوكة للدولة على القناة الخاصة بها على «تيليجرام»، أن أعمال الصيانة المقررة لخط أنابيب الغاز، قد تمت، وفقا لـ«الألمانية».

وكانت «غازبروم» قد أوقفت إمدادات الغاز إلى ألمانيا عبر خط أنابيب «نورد ستريم 1» بسبب أعمال الصيانة في مطلع أيلول (سبتمبر)، ثم رفضت استئناف عمليات التسليم.

وقالت الشركة إن السبب وراء ذلك يرجع إلى حدوث تسرب نفطي لا يمكن إصلاحه إلا في كندا. وكانت «غازبروم» بدأت بالفعل قبل إغلاق «نورد ستريم 1»، في توجيه كميات أقل من الغاز إلى أوروبا، حيث أرجعت السبب وراء ذلك إلى وجود عطل في التوربينات بسبب العقوبات الغربية.

وتشتبه ألمانيا في أن المشكلات الفنية هي بمنزلة غطاء لروسيا، من أجل الضغط على أوروبا لتخفيف العقوبات التي تفرضها على خلفية الحرب في أوكرانيا.

وأكدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أنهما يريدان الحفاظ على «مستويات عالية» من شحنات الغاز الطبيعي المسال إلى الأوروبيين في 2023، والتي ساهمت مضاعفتها العام الماضي في تقليل اعتماد الدول الـ27 على روسيا في مجال المحروقات.

وصدرت الولايات المتحدة نحو 56 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال إلى الاتحاد الأوروبي في 2022، مقارنة بـ 22 مليارا في 2021، بارتفاع 140 في المائة، بحسب بلينكن.

وتعهد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة «العمل على الحفاظ على مستويات عالية من إمدادات الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إلى أوروبا في 2023، بما لا يقل عن 50 مليار متر مكعب».

من جهة أخرى، ذكر ياسوتوشي نيشيمورا، وزير التجارة الياباني، في مقابلة أمس، أن بلاده تريد استغلال رئاستها لمجموعة السبع لإقامة علاقات أفضل بين الدول لتقاسم إمدادات الغاز الطبيعي المسال والتعاون بشأن الطلب على الوقود. وأضاف نيشيمورا أن الدول الأعضاء في مجموعة السبع تجمع على أن هناك حاجة للغاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي خلال تحول الطاقة

وخلال الوضع الحالي، أعتقد أننا سنحتاج إلى عشرة أو 15 عاما أخرى على الأقل، حسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء أمس. ويرغب الوزير في أن تناقش الدول الأعضاء الحاجة إلى تعزيز الاستثمار في الغاز الطبيعي، لكنه يقر باختلاف الآراء حول مدة تحول الطاقة.

وترفض الدول الأعضاء في مجموعة السبع دعوة اليابان للاستثمار في الغاز الطبيعي.

وتواصلت الحكومات الأوروبية والأمريكية مع اليابان ودول أخرى في آسيا، في 2022، بشأن تحويل شحنات الغاز إلى أوروبا، مع ارتفاع الطلب، في أعقاب الحرب الروسية في أوكرانيا.

وأضاف نيشيمورا أن وزارات وهيئات في اليابان تناقش الإطار المحتمل لتغطية مخاطر دخول سفن يابانية للمياه الإقليمية الروسية.

مخاوف بشأن سلامة الإمدادات .. أستراليا: أوقات صعبة لسوق الغاز الطبيعي

الاقتصادية

تعهدت أستراليا بالاستمرار في توفير الغاز الطبيعي لأكبر الاقتصادات في آسيا، وذلك بعد أقل من أسبوع من تمرير البلاد أهدافا لخفض الانبعاثات من محطات الصادرات.

وقالت مادلين كينج، وزيرة الموارد الأسترالية إنه ستكون هناك أوقات صعبة بالنسبة لسوق الغاز الطبيعي بسبب تسريع سياسات إنهاء انبعاثات الكربون في المنطقة، ولكن أستراليا ستستمر في كونها مصدرا يعتمد عليه لتوفير الغاز.

وأضافت في حوار في سنغافورة أمس «أستراليا لا يمكن أن تستهلك قدر الغاز نفسه الذي تنتجه، فنحن ليس لدينا تعداد السكان الكبير»، وفقا لوكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وأوضحت «سبب امتلاكنا لقطاع الغاز هو الصادرات، واحتياجات الدول المجاورة الآسيوية واستثماراتها، وهذا الاستثمار مستمر». وكانت أستراليا قد مررت الأسبوع الماضي تشريعا ينص على خفض الانبعاثات السنوية 4.9 في المائة من المنشآت الأكثر تلويثا للبيئة، ويشمل ذلك محطات غاز طبيعي مسال ضخمة، من المتوقع أن تدر أرباحا بقيمة 91 مليار دولار أسترالي (61 مليار دولار) من الصادرات خلال عام حتى حزيران (يونيو) المقبل. ودفع هذا التشريع الدول المستوردة الكبيرة مثل اليابان، التي تحصل على نحو نصف الغاز الطبيعي المسال من أستراليا، للإعراب عن مخاوفها بشأن سلامة الإمدادات.

وتواصل أستراليا جني مكاسب ارتفاع أسعار الغاز المسال، الذي حقق مستويات سعرية قياسية منذ اندلاع شرارة الحرب الروسية على أوكرانيا في فبراير (شباط) من العام الجاري 2022.وتجاوزت إيرادات شحنات الغاز الطبيعي المسال الأسترالية، في الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي، إجمالي ما حقق، خلال 2021 بأكمله، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

السعودية ترفع سعر بيع الخام العربي الخفيف لآسيا للشهر الثالث

الشرق الأوسط

قالت مصادر مطلعة إن السعودية رفعت سعر الخام العربي الخفيف للمشترين في آسيا للشهر الثالث على التوالي، وذلك بعد إعلان كبار المنتجين خفضا إضافيا للإنتاج.

وأضافت المصادر، وفق وكالة «رويترز»، أن السعودية رفعت سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف إلى آسيا للتحميل في مايو (أيار) 30 سنتا للبرميل مقارنة بسعر أبريل (نيسان) ليصل إلى 2.8 دولار للبرميل فوق متوسط عمان - دبي.

في الأثناء، ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات، أمس الأربعاء، بفعل انخفاض مخزونات الخام الأميركية وأحدث خفض في أهداف الإنتاج الخاصة بتحالف أوبك بلس، غير أن ارتفاع الدولار حد من المكاسب وضغط على الأسعار ليتم تداولها في المنطقة الحمراء في منتصف تعاملات أمس.

وحتى الساعة 15:49 بتوقيت غرينتش، كانت العقود الآجلة لخام برنت مستقرة عند 84.88 دولار للبرميل بتراجع طفيف نسبته 0.1 في المائة. كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.3 في المائة إلى 80.040 دولار للبرميل. وساعدت الأهداف الأخيرة التي حددتها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، وهي مجموعة تعرف باسم أوبك بلس، على رفع أسعار النفط في بداية الجلسة. حيث ستزيد خطة أوبك بلس الحجم الإجمالي للتخفيضات إلى 3.66 مليون برميل يوميا، بما في ذلك خفض مليوني برميل في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، بما يعادل 3.7 في المائة تقريبا من الطلب العالمي.

ودعم ارتفاع الأسعار، تراجع مخزونات النفط الأميركية خلال الأسبوع الماضي، بمقدار3.7 مليون برميل، ليصل الإجمالي إلى 470 مليون برميل. وفق إدارة معلومات الطاقة الأميركية. غير أن ارتفاع الدولار أمس، متعافيا من أدنى مستوياته في شهرين، المسجل الجلسة الماضية، مع تخفيف المستثمرين لمراكز البيع على المكشوف لجني الأرباح قبل تقرير مهم بشأن وظائف القطاع غير الزراعي بالولايات المتحدة يوم الجمعة، حد من مكاسب النفط، إذ إن ارتفاع الدولار يضغط على السلع المقومة به لحائزي العملات الأخرى. لكن بقي الاتجاه الأساسي للدولار يميل إلى الهبوط، وهو ما أكدته أرقام وظائف القطاع الخاص الأميركي الصادرة أمس. ودعمت البيانات وجهة النظر بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) ربما يضطر للاستمرار في رفع الفائدة لفترة أطول.

وفـي أواخـر التعامـلات الصباحيـة ارتفع مؤشـر الـدولار 0.2 في المائة إلـى 101.75 بفضل مكاسـب العملة الأميركيـة أمـام اليورو الـذي انخفض 0.3 فـي المائة إلـى 1.0925 دولار.

ويتجه نمو الصادرات من الشـرق الأوسـط إلى شـبه جمود هذا العام، بحسـب منظمة التجارة العالمية، التي أشـارت لتراجـعٍ حـادّ فـي التوقعـات الخاصة بالمنطقة بعـد نجاح النفط الروسـي في اختراق أسـواقٍ جديدة عوّضـت وجهاته التقليدية.

وقدّر تقرير من المنظمة صادر أمس، نمو صادرات المنطقة إلى الأسـواق العالمية بنسـبة 0.9 في المائة فقـط فـي 2023، مقارنـة بنمو بلغ 9.9 في المائة العـام الماضي. لافتا إلى تقهقر كبير عن مراجعة أكتوبر الماضي، التي كانت تتوقع قفزة صادرات النفط والغاز من الشرق الأوسط بقوة لتعوّض نقص المعروض الروسـي في أسواقه التقليدية حيث يخضع لعقوبات.

كما توقَّع التقرير الجديد تراجع نمو واردات دول الشـرق الأوسـط من 9.4 في المائة في 2022 إلى 5.5 في المائة هذا العام.

وزير الطاقة يكشف خطط المملكة الاستباقية لحماية إنتاج النفط وأسعاره أثناء جائحة كورونا

عاجل

كشف وزير الطاقة، الأمير عبد العزيز بن سلمان، خطط المملكة الاستباقية وجهودها المتواصلة لحماية إنتاج النفط وأسعاره أثناء جائحة كورونا.

وقال الوزير، خلال استضافته في برنامج «حكاية وعد» المذاع على قناة «إم بي سي»: مرت علينا أزمة إمدادات وخرجنا منها أكثر ثقة بأنفسنا وانتصار غير مسبوق، وكنت على يقين وإحساس أن تلك الجائحة ستكون كبيرة، وعقب بيان منظمة الصحة العالمية طلبت الخروج ببيان نشحذ الهمم في «أوبك+» كمعالجة استباقية.

وأضاف الأمير عبد العزيز بن سلمان، أن «التأخير كان يعني زيادة الوضع سوءًا وخرجت والزملاء من ذلك الاجتماع وتطور الأمر، وكان لدينا ترتيبات قائمة وكان علينا إبلاغ أرامكو بموقف الإنتاج المرتقب».

خبير جزائري لـ«العين الإخبارية»: قرار أوبك+ بخفض الإنتاج يحافظ على توازن السوق

هايدي صبري

العين الإخبارية

قال خبير جزائري في قطاع النفط، إن قرار أوبك+ بالخفض الطوعي لإنتاج النفط، قرار اقتصادي بالدرجة الأولى، وليس سياسيا.

وأكد الدكتور بغداد مندوش خبير النفط والطاقة والرئيس التنفيذي السابق لشركة النفط الجزائرية الأمريكية في مقابلة حصرية لـ«العين الإخبارية»، أن الهدف من الخفض هو الحفاظ على توازن واستقرار السوق العالمي.

وخفض تحالف أوبك+، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، الإنتاج بواقع 1.16 مليون برميل يوميا.

ويرفع الإعلان الجديد إجمالي تخفيضات أوبك+ للإنتاج إلى 3.66 مليون برميل يوميا، وفقا لحسابات رويترز، بما يعادل 3.7 بالمئة من الطلب العالمي.

وأشار خبير الطاقة الجزائري أن أوبك+ تريد الحفاظ على عرض يساوي أو أقل من الطلب من أجل الحفاظ على سعر للبرميل يتراوح بين 85 و90 دولارا.

وتابع: «بالنظر إلى أن البرميل قد شهد اتجاها نزوليا ليصل إلى مستوى 70 دولارا، فجاء القرار للحفاظ على توازن واستقرار السوق العالمي، وسرعان ما استجابت الأسواق لهذا الإعلان برفع السعر إلى مستوى 85 دولارا.

وأكد أن متوسط السعر في عام 2022 كان 102 دولار لبرميل النفط.

ووفقاً الرئيس التنفيذي السابق لشركة النفط الجزائرية الأمريكية، «هذا القرار يتماشى مع التوقعات الدولية لأسعار النفط، حيث توقع بنك «جولدن ساكس»سعرا يتراوح بين 90 و95 دولارا في نهاية عام 2023 ونحو 100 دولار خلال عام 2024، وهي زيادة مدفوعة بشكل أساسي بالانتعاش القوي في الطلب على الكيروسين للطائرات بسبب حركة الطيران، وارتفاع معدلات السياحة والسفر بعد فيروس كورونا.

ولفت مندوش إلى أن الصين تعد حاليا أكبر مستورد للنفط، حيث استفادت من الحرب الروسية الأوكرانية لزيادة مخزونها النفطي لمضاعفة مستوى ما قبل الحرب، مشيرا إلى أنه «بالنسبة للولايات المتحدة، قام الرئيس الأمريكي جو بايدن بالفعل بإخراج كميات من النفط جزئيا من المخزونات الاستراتيجية للدولة الفيدرالية من أجل الحفاظ على أسعار الوقود عند المضخة عند مستوى مقبول للمستهلكين».

والأحد الماضي، قررت 9 دول من أعضاء تحالف أوبك+ خفض إنتاجها من النفط «طوعيا» على نحو متزامن وبشكل منسق.

وكان تحالف أوبك+ قد أعلن بالفعل سابقا عن تخفيض في إنتاجه النفطي بمقدار مليوني برميل يوميًا خلال الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2022 حتى ديسمبر/كانون الأول 2023.

وقد لاقى إعلان الخفض آنذاك انتقادات أمريكية قبل أن تثبت صحته، إذ نجح بالفعل في الحفاظ على استقرار أسعار النفط عالميا رغم التقلبات الكبيرة في الطلب.

ولاحقا، أعلنت روسيا بمفردها عن خفض طوعي في إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف برميل يوميا خلال الفترة من مارس/آذار إلى يونيو/حزيران 2023.

وقد تم تفسير هذا الخفض الطوعي المنفرد من قبل مراقبين أمريكيين على أنه بداية تفكك في تحالف أوبك+ لكن التحالف أظهر أنه أكثر قوة وتماسك.

والأحد الماضي أعلنت كل من السعودية ودولة الإمارات والعراق والكويت والجزائر وعمان عن خفض طوعي في إنتاجها النفطي بمقادير متفاوتة من مايو/أيار حتى نهاية 2023

فيما أعلنت روسيا تمديد الخفض الذي دخل بالفعل حيز التنفيذ في مارس/آذار الماضي، حتى نهاية العام بدلا من يونيو/حزيران فقط.

يمنح الخفض الطوعي لإنتاج النفط المرونة لأعضاء منظمة أوبك وحلفائها من الدول الأخرى في المشاركة في عملية الخفض أو عدم المشاركة وفقا لظروفها.

وعادة ما تتصدى الدول الأغنى والأقوى والأكثر إنتاجا لتحمل مسؤولية خفض الإنتاج، في سبيل الحفاظ على استقرار سوق النفط وبما يحقق المصلحة لجميع الدول الأعضاء وللمنتجين والمستهلكين.

كما أن بعض الدول في أوبك+ تضخ بالفعل أقل بكثير من المستويات المتفق عليها بسبب نقص الطاقة الإنتاجية لديها.

تضـم منظمـة أوبـك مثلا 13 دولة، لكن لأن الخفض طوعي بموجـب إرادة فردية من الدول الأعضاء وليس قرارا جماعيا ملزما، فإن 6 دول فقط من الأعضاء شـاركت فيه.

فـي حيـن يضـم تحالف أوبك+ 11دولة إلى جانب الدول الــ13 الأعضاء في أوبك، لكن 3 دول فقط من هذا التحالف شـاركت في الخفض وهي روسيا وعمان وكازاخستان.

شاركت 7 دول في الخفض بإجمالي 1.571 مليون برميل/يوميا، على رأسها روسيا بتمديد قرارها خفض إنتاج 500 ألف برميل يوميا من يونيو/حزيران حتى نهاية 2023.

كمـا تشـارك السـعودية بخفض 500 ألف برميـل يوميا، ثم العراق بخفض 211 ألـف برميل يوميا ثم دولة الإمـارات بخفـض 144 ألف برميل يوميا.

كما تشارك الكويت بخفض الإنتاج 128 ألف برميل يوميا والجزائر بمقدار 48 ألف برميل يوميا وأخيرا عمان بمقدار 40 ألف برميل يوميا.

وتشارك كازاخستان بخفض مقداره 78 ألف برميل يوميًا، والغابون بـ 8 آلاف برميل

تخفيضات «أوبك+» تمنح سوق النفط في الشرق الأوسط دفعة إضافية

اقتصاد الشرق

في الشرق الأوسط على مدار أشهر من بين الأسواق التي تشهد منافسة كبيرة على إمداداتها في العالم، حيث يدعم المصدّرون الإقليميون تعافي الطلب في آسيا.

أدى إعلان بعض الدول الأعضاء في تحالف «أوبك+» بشكل مفاجئ عن إجراء تخفيضات للإنتاج إلى أن تكون سوق النفط في المنطقة أكثر قوة.

قفز خام دبي المعياري - المعيار القياسي لدرجات الشرق الأوسط - بعد قرار خفض الإنتاج بقيادة السعودية.

قفز فارق سعر العقود الآجلة بين عقدين متتاليين أكثر نشاطاً بالنسبة لمبادلات دبي إلى أكثر من دولار للبرميل في اتجاه انعكاس منحنى السعر، وهو ما يطلق عليه «باكواردیشن»، ويعني ارتفاع سعر العقد الأقرب عن العقد الذي يليه في العقود المستقبلية، وذلك بحسب بيانات شركة «بي في إم»، ليتفوق خام دبي على منحنى خام برنت.

في حين أنّ تخفيضات تحالف «أوبك+» للإنتاج ستدخل حيز التنفيذ الشهر المقبل؛ فإنّ ارتفاع خام دبي المعياري يعكس التوقّعات بأنّ التخفيضات ستعزز السوق القوية بالفعل من تدفق الإمدادات بالشرق الأوسط.

تعهدت المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت بخفض الإنتاج بواقع 980 ألف برميل يومياً إجمالاً، ويتميز النفط لدى تلك الدول بأنّه الخام الأثقل، ويحتوي على كميات كبيرة من الكبريت، وهو الجزء الأكبر من إنتاجها.

الرهان على صعود خام دبي

من المرجح أن يؤدي ذلك إلى رفع قيمة الفارق النسبي لخام دبي - الذي يعد مؤشراً لأسواق النفط في الشرق الأوسط بالإضافة إلى أنواع النفط متوسطة الكبريت- مقابل المؤشرات العالمية مثل برنت إلى أبعد من ذلك، مما يمثل صفعة لتدفق الشحنات التي تقطع مسافات طويلة من حوض الأطلسي والأميركتين إلى آسيا

حتى قبل الإعلان عن تخفيضات «أوبك+»؛ كان المتعاملون بالفعل يراهنون على صعود خام دبي مقابل أنواع النفط الأخرى، إذ إنّ الطلب الصيني القوي يستهلك إمدادات النفط المتدفقة من المنطقة، كما يؤثر ضعف الاستهلاك في أوروبا سلباً على خام برنت.

قال محللون لدى «أر بي سي»، من بينهم مايك تران وهيليما كروفت، في تقرير :» في ضوء أنّ الجزء الأكبر من تخفيضات الإنتاج مصدره دول متوسطة وكبيرة في الشرق الأوسط، فلن نُفَاجأ برؤية خام دبي يتداول بعلاوة مقابل خام برنت في الأشهر المقبلة، لا سيما أنّ الصين تتطلع إلى زيادة الواردات

النفط يمدد مكاسبه مع تحول التركيز من خفض أوبك + إلى تقليص المخزونات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط الخام في التعاملات الآسيوية المبكرة أمس الأربعاء 5 إبريل، بفعل الانخفاضات المتوقعة في مخزونات الخام الأميركية وأحدث أهداف خفض الإنتاج لأوبك +. وزادت العقود الآجلة لخام برنت 38 سنتا إلى 85.32 دولارا للبرميل الساعة 0021 بتوقيت غرينتش. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 33 سنتا إلى 81.04 دولارا للبرميل.وكان تقرير الصناعة الذي ساعد على تعزيز أسعار النفط هو تقرير الصناعة الذي أظهر أن مخزونات الخام الأميركية انخفضت بنحو 4.3 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 31 مارس، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء. وفي آسيا، نما قطاع الخدمات الياباني في مارس بأسرع معدل منذ أكثر من تسع سنوات. وتراجعت مخزونات البنزين بنحو أربعة ملايين برميل، فيما تراجعت مخزونات نواتج التقطير بنحو 3.7 ملايين برميل. ومن المقرر صدور تقرير المخزون الرسمي لإدارة معلومات الطاقة، الذراع الإحصائي لوزارة الطاقة الأميركية، الساعة 1430 بتوقيت غرينتش يوم الأربعاء.كما ساعدت الأهداف الأخيرة التي حددتها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وشركاؤها في تحالف أوبك +، على رفع أسعار النفط. سترفع خطة أوبك + الحجم الإجمالي للتخفيضات من قبل المجموعة إلى 3.66 ملايين برميل يوميا، بما في ذلك خفض مليوني برميل في أكتوبر الماضي، بما يعادل نحو 3.7 ٪ من الطلب العالمي. كان الحفاظ على أسعار النفط من الارتفاع هو المخاوف بشأن الطلب، مع انخفاض فرص العمل في الولايات المتحدة في فبراير إلى أدنى مستوى فيما يقرب من عامين وتراجع نشاط التصنيع في الولايات المتحدة في مارس. كما أدى ضعف نشاط التصنيع في الصين الشهر الماضي إلى زيادة مخاوف الطلب على النفط الخام. وارتفعت أسعار النفط وسط إشارات على مزيد من التراجع في المخزونات الأميركية، مما ساعد الأسعار على تمديد انتعاشها مدفوعًا بخفض غير متوقع للإمدادات من قبل أوبك +. ارتفع غرب تكساس الوسيط باتجاه 81 دولارًا للبرميل بعد إغلاقه عند أعلى مستوى في 10 أسابيع تقريبًا.

وأشار محللو أبحاث ايه ان زد، إلى إفادة معهد البترول الأميركي الممول من الصناعة بأن مخزونات النفط الخام على مستوى البلاد تراجعت 4.3 ملايين برميل، بما في ذلك انخفاض في مركز التخزين الرئيس في كوشينغ، أوكلاهوما، وفقًا لأشخاص مطلعين على البيانات، كما أشار الانهيار إلى انخفاض حيازات البنزين ونواتج التقطير.

صعد النفط الخام بنحو سبعة بالمئة في أول يومين من الأسبوع بعد أن فاجأت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها بمن فيهم روسيا السوق بخفض مفاجئ للإمدادات. وأعادت خطوة التحالف، التي استهدفت المستثمرين المراهنة على المكاسب، تنشيط الجدل بين البنوك الرائدة حول ما إذا كان النفط الخام يمكن أن يرتفع مرة أخرى إلى 100 دولار للبرميل.

وارتفع النفط أيضا بأكثر من الربع منذ أدنى مستوياته في مارس عندما أضرت أزمة مصرفية بالإقبال على الأصول الخطرة بما في ذلك النفط. وقبل رفع تخفيضات أوبك +، كان الارتفاع مدعومًا بتوقعات انتعاش الطلب الصيني بعد التخلي عن صفر كوفيد. بالإضافة إلى ذلك، ساعد ضعف الدولار على تعزيز جاذبية السلع المسعرة بالعملة الأميركية.وجاءت مكاسب النفط الخام على الرغم من البيانات الأميركية يوم الثلاثاء التي أشارت إلى تباطؤ في سوق العمل، مع إضافة الأرقام إلى التكهنات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد يوقف ارتفاع أسعار الفائدة مع تباطؤ التضخم.

وقال فيشنو فاراثان، رئيس قسم الاقتصاد والاستراتيجية في آسيا في ميزوهو بنك ليمتد: «يبدو أن النفط لاحظ تداعيات ضعف سوق العمل، لكنه لم يخيفها. إن مخاطر التضخم من الدرجة الأولى مبالغ فيها».

وأشارت مقاييس السوق الرئيسة إلى التوقعات الخاصة بسوق أكثر إحكامًا. واتسع فارق سعر برنت في ديسمبر وديسمبر -الفرق بين عقد الشهر الأخير من هذا العام وعام -2024 إلى 5.72 دولارات للبرميل. هذا ارتفاع من نحو 3 دولارات للبرميل قبل أسبوع. وقفز كلا الخامين القياسيين بأكثر من 6 ٪ يوم الاثنين بعد أن هزت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، بما في ذلك روسيا، المعروفة باسم أوبك +، الأسواق بإعلان يوم الأحد عن خطط لخفض أهداف الإنتاج بمقدار 1.16 مليون برميل أخرى يوميًا

وترفع التعهدات الأخيرة الحجم الإجمالي لتخفيضات أوبك + إلى 3.66 ملايين برميل يوميا بما في ذلك خفض مليوني برميل في أكتوبر، ما يعادل نحو 3.7 بالمئة من الطلب العالمي. وقال هيرويوكي كيكوكاوا رئيس ان اس للتجارة وهي وحدة تابعة لنيسان سيكيوريتيز «هدأت موجة الشراء من خفض إنتاج أوبك + وتحول اهتمام السوق إلى توقعات الطلب في المستقبل».

وقال «على المدى القصير، من المتوقع أن يرتفع الطلب لموسم القيادة الصيفي، لكن أسعار النفط المرتفعة قد تزيد من الضغوط التضخمية وتطيل أمد زيادات أسعار الفائدة في كثير من البلدان، مما قد يضعف الطلب». وأشار كيكوكاوا أيضًا إلى أن التأثير قد يجدد المخاوف بشأن الصناعة المالية العالمية.دفعت قيود إنتاج أوبك + معظم المحللين إلى رفع توقعاتهم لأسعار نفط برنت إلى نحو 100 دولار للبرميل بحلول نهاية العام. ورفع بنك جولدمان ساكس توقعاته لخام برنت إلى 95 دولارًا للبرميل بحلول نهاية هذا العام، وإلى 100 دولار لعام 2024. وزادت الأخبار من مخاوف المستثمرين بشأن ارتفاع التكاليف بالنسبة للشركات والمستهلكين، مما زاد المخاوف من حدوث صدمة تضخمية للاقتصاد العالمي من جراء ارتفاع أسعار النفط والتي ستؤدي إلى مزيد من رفع أسعار الفائدة. وكان مراقبو السوق يحاولون قياس المدة التي قد يحتاجها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لمواصلة رفع أسعار الفائدة لتهدئة التضخم، وما إذا كان الاقتصاد الأميركي في طريقه إلى الركود. وكثرت التحليلات حول خفض أوبك وما قد يؤثر على أسعار النفط لفترة أطول من الغزو الروسي. وبحسب آفي سالزمان، محلل أسواق الطاقة في استخبارية بارون للطاقة، مهدت الخطوة الأخيرة لأوبك المسرح لاستقرار الأسعار عند مستويات مرتفعة نسبيا لأشهر وربما سنوات. ومن المحتمل أن يكون لخفض إنتاج أوبك المفاجئ تأثير هائل على سوق النفط، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لأشهر - أو حتى سنوات - قادمة. حتى بعد ارتفاع أسعار النفط يوم الاثنين بعد إعلان أوبك، ظلت الأسعار أقل بكثير من مستوياتها المرتفعة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، بلغ خام برنت، وهو المعيار الدولي، ذروته عند 139 دولارًا في مارس وبلغ متوسطه 100 دولار لهذا العام. على النقيض من ذلك، كان تداول برنت عند 85 دولارًا فقط يوم الاثنين، على الرغم من ارتفاعه بنسبة 6 ٪ خلال اليوم.ومع ذلك، فإن تحرك أوبك وحلفائها لخفض الإنتاج قد يكون له في الواقع تأثير طويل المدى على ديناميكيات أسعار النفط أكبر من تأثير الغزو الروسي. ويبدو أنه من المرجح أن ينعش بعض الاهتمام بمخزونات النفط التي فقدت حظها. وأحد الأسباب الرئيسة هو أن أوبك تخفض الإنتاج في الوقت الذي يبدو فيه الطلب على وشك الانخفاض، وهي ديناميكية تمهد الطريق لتوازن العرض في المستقبل

لقد غيرت أحداث قليلة في العقد الماضي أسواق الطاقة بقدر ما غيّرت الغزو الروسي. لا شك أن تأثيرها على الجغرافيا السياسية هائل. لكن تأثيرها على الأسعار يبدو الآن قصير الأمد، حتى لو كان أكثر دراماتيكية. وبعد الغزو، توقع بعض المحللين أن الأسعار قد ترتفع إلى 200 دولار على المدى القريب. وبدلاً من ذلك، بعد أن بلغت ذروتها في مارس، انخفضت الأسعار حتى نهاية العام.يرى جون فريمان المحلل في ريموند جيمس أن النفط يرتفع إلى 105 دولارات للبرميل بحلول الربع الرابع. ورفع جولد مان ساكس 1,19 ٪ في هدفها السعري لشهر ديسمبر 2023 إلى 95 دولارًا من 90 دولارًا، وترى أسعار النفط عند 100 دولار في ديسمبر 2024، ارتفاعًا عن توقعاته السابقة البالغة 97 دولارًا

تراجع الاستهلاك العالمي للغاز في 2022

مكة

كشف منتدى الدول المصدرة للغاز (جي إيه سي أف)، أمس الأربعاء، انخفاض الاستهلاك العالمي للغاز في عام 2022.

وقال المنتدى، في إصداره الرابع من تقرير سوق الغاز السنوي والتوقعات المستقبلية والذي أعلنه من مقره في العاصمة القطرية الدوحة، «إن التوقيت الذي يصدر فيه التقرير يأتي في وقت تشهد فيه أسواق الغاز الطبيعي تحولات أساسية من حيث التدفقات المادية والاستثمار والتجارة وحركة السوق».

وأوضح الأمين العام لمنتدى دول الخليج للغاز الطبيعي، محمد هامل، أن النتائج الرئيسة للتقرير أكدت على التقلبات في أسعار الغاز الفورية بصورة قياسية ومتقلبة في أوروبا وآسيا، إذ وصلت أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال الفورية في أوروبا وآسيا إلى مستويات قياسية في العام الماضي 2022، مع تقلبات كبيرة على مدار العام».

وأرجع ذلك بشكل رئيس إلى طبيعة سوق الغاز الطبيعي المسال المتغيرة أوروبيا، حيث ارتفع الطلب على الغاز الطبيعي المسال في أوروبا ليحل محل واردات الغاز المنخفضة السعر عبر خطوط الأنابيب، موضحا أن أمن الطاقة قد احتل الأسبقية ضمن أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ في عام 2022.

وتوقع أن يستأنف النمو في عام 2023 بعد انتعاش قياسي في عام 2021، مرجحا وصول الاستهلاك إلى أعلى مستوى له على الإطلاق خلال العام الجاري، مع بقاء قطاع توليد الطاقة أكبر مستهلك للغاز.

وتوقع التقرير أن تقود الولايات المتحدة والصين وبعض الدول الناشئة في آسيا والمحيط الهادئ معدلات نمو استهلاك الغاز العالمي في عام 2023.

وأشار التقرير إلى ارتفاع حجم الاستثمار في النفط والغاز، لكن عدم اليقين الذي يلوح في الأفق قد يقود إلى تراجع في معدلات النمو في الاستثمار، لافتا إلى ارتفاع الاستثمار في النفط والغاز على أساس سنوي ليصل إلى 718 مليار دولار في عام 2022، ومن المتوقع أن يحقق معدلات أعلى في عام 2023.

شكراً